E

التوزيع: محدود
E/ESCWA/STAT/1995/16
١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥
ARABIC
الأصل: بالعربية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الامم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير فني عن المهمة الإستشارية الى الجهاز المركزي للإحصاء دولة البحرين

خلال الفترة
من ٢٣تموز/يوليو إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٩٥

إعداد

قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الإقليمي للحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

95-0399

محتويات التقرير

الموضوع	الصفحة
١- طلب المهمة	١
٢- مدة المهمة	١
٣- الغرض من المهمة	١
٤- تنفيذ المهمة	٢
أولا : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	٢
أ - أهميته	٢
ب- سلة الرقم القياسي	٢
ج- تحديد مواصفات مفردات السلة	٤
د- تقسيم المفردات الى مجموعات متجانسة	٤
ه- إعداد التثقيلات (الأوزان الترجيحية)	٦
و- إختيار سنة الأساس	٩
ز- النطاق الجغرافي	١٠
ح- أسلوب جمع الأسعار	١١
ط - تركيب الرقم القياسي	١٢
ي - معالجة الموسمية وإختفاء بعض السلع	١٤
ك - طريقة ربط السلاسل الزمنية ببعضها	١٧
ل- أهم المشاكل المتوقعة	٢٠
ثانيا: مراجعة بيانات ونتائج الإنفاق من المسح بهدف التجهيز لإعداد التثقيلات .	٢١
ثالثا: مراجعة بيانات الدخل	٢٣
رابعا: بند الإيجارات السكنية	٢٤
خامسا: برنامج المقارنات الدولية	٢٧
سادسا: موضوعات أخرى	٢٨
١- ندوة مسح نفقات ودخل الأسر	٢٨
٢- دراسة عن حد الفقر في دولة البحرين	٢٩
٣- دراسة عن تحويل بنود الإنفاق السلعي إلى عناصر غذائية	٢٩
سابعا: ملاحظات حول نتائج الدورات الثلاث الأولى	٣١

١- **طلب المهمة:**

تمت المهمة بناء على دعوة من الجهاز المركزي للإحصاء- بدولة البحرين من خلال مكتب الأمم المتحدة الإنمائي.

٢- **مدة المهمة:**

تمت المهمة لمدة عشرة أيام خلال الفترة من ١٩٩٥/٨/٣-٧/٢٣.

٣- **الغرض من المهمة:**

تحدد الغرض من المهمة كما جاء في كتاب الدعوة وكما تم مناقشته في بداية المهمة في إبداء الرأي والمشورة حول عدد من الموضوعات المتعلقة بمسح نفقات ودخل الأسر وإعداد وتركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ويمكن تحديد الموضوعات هذه تحت العناوين التالية:

أولا - الإعداد لتركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بإستخدام نتائج مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ وتشمل إختيار سلة السلع والخدمات التي يتكون منها الرقم القياسي وطريقة ربط السلسلة الزمنية القديمة بالسلسلة الجديدة التي سيتم إعدادها.

ثانيا - مراجعة بعض النتائج المتعلقة بجانب الإنفاق التي تم إعدادها من مسح نفقات ودخل الأسر بهدف التمهيد لإعداد التثقيلات.

ثالثا - مراجعة بعض البيانات التي تم الحصول عليها من واقع إستمارات مسح الدخل.

رابعا- دراسة مشكلة بند الإيجارات السكنية ضمن مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين

خامسا: بعض الإستفسارات الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية.

سادسا: موضوعات أخرى:

هذا ومن خلال إتصال تليفوني من الدكتور لبيب عبد النور- رئيس قسم الإحصاء - طلب سيادته مناقشة الطلب المقدم من الجهاز المركزي للإحصاء بالبحرين وإستيضاح دور الإسكوا وما يمكن أن تقوم به فيما يتعلق بالموضوعات الثلاث التالية:

أ - إعداد ندوة عن بحث نفقات ودخل الأسرة ١٩٩٥/٩٤
ب - الدراسة الصحية الخاصة بتحويل بنود الإنفاق السلعي الى عناصر غذائية
ج - إعداد دراسة عن حد الفقر في دولة البحرين.

٤- تنفيذ المهمة:

وعلى ضوء مناقشة الغرض من المهمة وتوجهاتها فقد تم التنفيذ على النحو التالي :-

أولا : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

أ - أهميته

بصفة عامة يستهدف الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

(١) التعبير عن أو قياس التغير الذي حدث في مستوى الأسعار لمجموعات السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد وتتغير أسعارها صعودا وهبوطا وبنسب ومعدلات مختلفة وتحت ظروف كثيرة أهمها حالة العرض والطلب.

(٢) ويمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أهمية خاصة اذ على ضوئه تتحدد كثير من الأمور كسياسات الأجور والرواتب والسياسات الضريبية.
(٣) إعطاء المؤشرات التي تهم الدولة في شأن مراجعة وضبط الأسعار بهدف حماية المستهلك.
(٤) الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يعكس القوة الشرائية لوحدة النقود ومؤشرات التضخم.
(٥) يستخدم في إعداد تقديرات الدخل والإنفاق بالأسعار المثبتة.

وتعتبر مناسبة إعداد مسح جديد لنفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ أفضل فرصة لإعادة النظر في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في دولة البحرين وتطويره ليعكس التغيرات التي حدثت في أنماط وأذواق المستهلكين منذ تاريخ إجراء المسح السابق من ١٩٩٤/٨٣ وحتى الآن.

ب - سلة الرقم القياسي

ومن أهم التطويرات التي تدخل على عملية إعداد وتركيب الرقم القياسي هي إختيار سلة جديدة لبنود الإنفاق على السلع والخدمات تمثل النمط الجديد لإنفاق الأسر من واقع مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/١٩٩٤ . ويمر إختيار سلة السلع والخدمات بالعديد من المراحل والخطوات إذ أنه ليس من المنطق أن نتعامل مع أسعار جميع السلع والخدمات التي يستخدمها المستهلكون لتركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين . ولذا فإن الظروف العملية تقتضي أن نختار مجموعة من السلع والخدمات تعتبر ممثلة تمثيلا صادقا للمجتمع الإحصائي ولما كان هذا الإختيار إختيارا مقصودا ومتعمدا وليس إختيارا عشوائيا فإنه يتطلب دقة ومهارة ويخضع للعديد من المعايير التي يسترشد بها عند إختيار السلة من بين الإطار الشامل للسلع والخدمات التي إستهلكها القطاع العائلي ضمن مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ ومن المعايير الإسترشادية لتحديد مكونات السلة ما يلي :-

١- أهمية الإنفاق على المادة(سلعة/خدمة)منسوبا إلى إجمالي الإنفاق الإستهلاكي للأسرة

وبصفة عامة يختلف إستخدام هذا المؤشر من دولة إلى أخرى ويتوقف ذلك على نمط وأذواق المستهلكين فبعض الدول تضع حدا أدنى لقيمة الإنفاق على أي مادة تدخل ضمن سلة السلع والخدمات ومن ثم تستبعد ما دون ذلك كما قد تشترط بعض الدول أن تكون المادة التي تدخل ضمن السلة قد تم إستخدامها من قبل نسبة معينة(٣٠٪ مثلا) من عدد الأسر ...الخ. ولا شك أن التوسع في سلة السلع أو الحد منها يتوقف بدرجة كبيرة على الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى الجهاز الإحصائي وسهولة أو صعوبة الحصول على بيانات الأسعار وكذلك الإنتشار الجغرافي للدولة.

والعامل الرئيسي في هذا المجال ليس فقط عدد المفردات وإنما الدقة في تمثيلها للمجموعات المختلفة للإنفاق . وتستخدم عادة سنة إجراء المسح (مسح الدخل والإنفاق) كسنة أساس حيث يتم إعداد الترجيحات ويتم جمع بيانات عن أسعار السلع والخدمات حيث تعتبر (س) هي سنة الأساس . كما يتم حصر هذه المواد وتحديد مواصفاتها.

ومما سبق يتضح أن هناك ضمن بنود الإنفاق ما يتم إستبعاده لأنه لا يدخل ضمن مفهوم الإنفاق الإستهلاكي للأسرة أو لصغر أهميته النسبية ومنها ما يتم إضافة أهميته إلى بنود أخرى كما سيرد تفصيل ذلك فيما بعد.

٢- إتجاهات الأسعار ومدى التشابه بينها

وهذه تؤثر فيها عدة عوامل أهمها العرض والطلب وظروف السوق المحلية فالسلع المستوردة تخضع لعوامل خارجة عن ظروف السوق المحلية حيث تنعكس فيها ظروف الدولة المنتجة ولذلك فإن إختيار مجموعات السلع والخدمات الداخلة ضمن سلة الرقم القياسي تتوقف على مدى إمكانيات تصنيف هذه المفردات إلى مجموعات متجانسة أو زمر متماثلة ومدى إمكانية بقاء هذا التماثل بين المواد داخل المجموعة الواحدة لفترة زمنية حيث نلاحظ أن عددا كثيرا من السلع المصنعة تختلف أو تتغير مواصفاتها بسرعة عبر الزمن وعلى المسئول عن تركيب الرقم القياسي أن يختار أكثر المفردات إستقرارا وبالتالي يهبط بالسلع سريعة التغير الى حدها الأدنى.

٣- مصادر البيانات والإنتشار الجغرافي

حيث يمثل هذا العنصر عاملا هاما في تحديد عدد المفردات التي تدخل ضمن سلة الرقم القياسي إذ أنه كلما زاد عدد المفردات وكلما زادت التغطية الجغرافية كلما زادت تكلفة إعداد الرقم القياسي.

ج - تحديد مواصفات مفردات السلة

وبمجرد تحديد المفردات التي ستتكون منها السلة يتم إعداد توصيف دقيق لهذه المفردات من حيث الشكل ، وحدة القياس الكمي ، المادة المصنوعة منها، جهة الصنع، إنتاج محلي أو مستورد ، الخصائص...الخ، وتسجيل أية ملاحظات تساعد على تحديد مواصفات السلعة وخصائصها حتى لا يحدث تغير في السعر نتيجة وحدة القياس المستخدمة أو تغيير بعض الخصائص والمواصفات أو جهة الصنع..الخ ، ولما كانت السلعة الواحدة يوجد فيها أكثر من صنف فإنه يؤخذ لكل سلعة عدد من الأصناف الشائعة الإستعمال في الدولة وذلك لحساب مناسيب الأسعار وإعتبارها ممثلة للمفردة الأصلية داخل المجموعة السلعية.

والجدير بالإشارة أن الرقم القياسي الحالي لأسعار المستهلكين بأساس ١٩٩٤/٨٣ قد واجه مشكلة إختلاف المواصفات لبنود سلة السلع الموجودة حاليا عن تلك المواصفات التي كانت قائمة وقت إختيار السلة في عام ١٩٨٤ حيث تلاحظ على سبيل المثال:

(١) الكثير من الأجهزة الكهربائية التي كانت ضمن سلة السلع التي كانت يابانية الصنع قد إختفت أو أصبحت غير متوفرة بكثرة في السوق وحل محلها نفس الماركات ولكن إنتاج دول أخرى مثل سنغافورة، ماليزيا/ هنج كونج (الخ وبأسعار أقل).

(٢) الكثير من الملابس والأقمشة من إنتاج تايوان والصين والهند...الخ حلت محل الملابس التي كانت موجودة في سنة الأساس من إنتاج إنجلترا وفرنسا وأمريكا وخلافه.

(٣) الكثير أيضا من المواد الغذائية إختلفت مصادرها عن تلك التي كانت موجودة في السلة في سنة الأساس وخاصة المعلبة.

كل ذلك أدى إلى أن السلة المستخدمة لم تعد ممثلة لواقع دولة البحرين ، الأمر الذي كان معه إجراء مسح جديد من الأمور بالغة الأهمية ، إذ أن المسح سوف يوفر سلعة جديدة للسلع تعكس النمط الإستهلاكي المتاح في الأسواق البحرينية حاليا.وعلى ضوء القائمةالمتاحة التي يمكن إستخلاصها من المسح والتي تعكس بنود الإتفاق المختلفة وأنواع السلعة المستخدمة في كل منها يمكن الإستعانة ببعض المتخصصين في السلع ذات التقنيات الخاصة لتحديد المواصفات الخاصة بها مثل الأثاث،السيارات،الأجهزة الكهربائية..الخ، ويمكن الإستعانة بالبيان الذي يكون مرفقا بالسلعة الذي يحدد مواصفاتها على أن تحدد هذه المواصفات وتسجل في القوائم التي سيتم بمقتضاه جمع الأسعار فيما بعد.

د- تقسيم المفردات إلى مجموعات متجانسة

وللربط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلكين كمنتج إحصائي والأنظمة الإحصائية الأخرى ولخدمة أغراض الحسابات القومية والتنسيق معها ، وحتى يعكس الرقم القياسي إتجاهات الأسعار في مكونات الإنفاق المختلفة يتم عادة تقسيم المفردات التي تم إختيارها ضمن سلة الرقم

القياسي وتحددت مواصفاتها الى مجموعات متجانسة وفق التوصيات والتصانيف الدولية الموصى بها في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وذلك على النحو التالي :

١-١ الطعام

١- الحبوب ومنتجاتها
٢- اللحوم
٣- الأسماك
٤- الألبان ومنتجاتها
٥- البيض
٦- الزيوت والدهون
٧- الفاكهة
٨- الخضروات
٩- البقول الجافة
١٠- التوابل
١١- المكسرات
١٢- السكر والمنتجات السكرية
١٣- الشاي والقهوة والكاكاو
١٤- مواد غذائية أخرى
١٥- أطعمة خارج المنزل
١٦- أطعمة لغير الإستهلاك الآدمي

١-٢ المشروبات

١-٣ الدخان والتبغ ومنتجاته

٢- الملابس الجاهزة والمنسوجات والأحذية

٢-١الملابس الجاهزة
٢-٢ الأقمشة ومصاريف التفصيل
٢-٣ الأحذية والنعال

٣- السكن والإضاءة والوقود والمياه

٣-١ السكن وملحقاته
٣-٢الوقود والإضاءة والمياه

٤- السلع والتجهيزات المنزلية المعمرة وغير المعمرة

٤-١ الأثاث والسجاد
٤-٢التجهيزات والأجهزة المنزلية
٤-٣ الأواني والأدوات المنزلية
٤-٤ مواد النظافة الأولية

٥- الخدمات الطبية والرعاية الصحية
٦- خدمات النقل والمواصلات
٧- الخدمات والأدوات الثقافية والترفيهية
٨- الخدمات التعليمية
٩- خدمات العناية الشخصية
١٠- سلع وخدمات أخرى

هذه هي المجموعة الرئيسية التي تحتوي على بنود أو مفردات ثم لكل منها سلع تمثلها ولما كانت السلعة الواحدة يوجد منها أكثر من صنف فإنه يؤخذ لكل سلعة عدد من الأصناف الشائعة الإستعمال في البحرين وذلك لحساب مناسيب الأسعار وإعتبارها ممثلة للسلعة الواحدة داخل المجموعة وبالطبع لا بد من تحديد مواصفات هذه الأصناف ضمانا لعدم إختلاف النوعية أو المواصفات عند أخذ الأسعار كما أشرنا إلى ذلك من قبل

هـ - إعداد التثقيلات (الأوزان الترجيحية)

حيث تمثل هذه التثقيلات الأهمية النسبية التي تعطي لكل مادة من المواد التي تم إختيارها في سلة السلع ضمن مكونات الرقم القياسي إذ أن أثر السعر على المستهلك يتوقف بدرجة كبيرة على أهمية هذه المادة بالنسبة له أي وزنها النسبي بين مجموع إنفاقه خلال العام فإذا إرتفع مثلا سعر الأرز بنسبة ١٠٪ في نفس الوقت إرتفع سعر الشيكولاته بنسبة ١٠٪ فإنه رغم أن سعري المادتين قد إرتفع بنسبة واحدة إلا أن أثر إرتفاع سعر الأرز سيكون كبيرا على إنفاق المستهلكين عن إرتفاع سعر الشيكولاته لأن نسبة ما ينفقه الفرد على الأرز أكثر كثيرا مما ينفقه على الشيكولاته. ومن هنا فإن تحديد الأهمية النسبية للمواد الداخله في الرقم القياسي لها آثارها وأهميتها الكبيرة في دقة ومدى تمثيل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

ولتحديد هذه الأهمية النسبية فإنه يتم الإعتماد على الإطار السابق الإشارة اليه الذي يعكس أنماط المستهلكين خلال العام الذي سيتخذ أساسا للرقم القياسي. وكما أشرنا من قبل مسوح الأسر هي المصدر الوحيد والأساسي لتوفير هذا الإطار المتكامل حسب نوع البند والكمية التي تم إستخدامها وقيمتها. ولا شك أن أرقام القيمة هي التي تستخدم لتقدير الأهمية النسبية (التثقيلات) نظرا لصعوبة جمع الكميات ذات الوحدات المختلفة . اذا فرقم القيمة المستخدمة من كل بند هي التي تستخدم عند إحتساب الأوزان.

ونظرا لإختلاف النمط الإستهلاكي بين البحرينيين وغير البحرينيين فإنه يمكن إعداد نوعين من التثقيلات أحدهما خاص بالبحرينيين وآخر خاص لغير البحرينيين ثم تثقيل آخر على مستوى الدولة

وكما أشرنا من قبل أن البنود التي ترد ضمن إنفاق الأسر كثيرة ومن الصعب إدخالها كلها ضمن الرقم القياسي ولذلك فإنه على ضوء القائمة الخاصة بالاستهلاك يتم إستبعاد بعض المواد كما أشرنا من قبل-مع مراعاة العلاقة بين المواد المنتقاه والمواد المستبعدة على أن توزع أهمية

تلك المواد التي لم تدخل في الرقم على المواد الداخلة فيه حتى يمكن تصوير تحركات الأسعار وتقلباتها وعادة توزع أهمية تلك المواد المستبعدة على سبيل المثال كما يلي :-

١- إضافة أهمية المادة المستبعدة الى مادة مشابهة لها داخل الرقم مفترضين أن سعر هاتين المادتين يتحركان في إتجاه واحد وبنسبة واحدة

٢- توزع الأهمية النسبية للمواد خارج الرقم القياسي المستبعدة وفقا للأهمية النسبية للمواد داخل الرقم أو داخل الزمرة أو المجموعة في الرقم القياسي .

٣- إعادة توزيع الأهمية النسبية للمواد المستبعدة على جميع المواد وفقا للأهمية النسبية لهذه المواد ضمن الرقم القياسي.

فعلى سبيل المثال وعلى سبيل التدريب نظرا لصعوبة متابعة مثل هذه البنود في شكل أسعار يمكن أن يتم توزيع الأهمية النسبية لتكاليف السفر والعلاج في الخارج على بنود مجموعة الخدمات والرعاية الصحية كما يتضح ذلك من المثال التالي:-

مجموعة الخدمات الصحية	التثقيلات	التثقيلات الجديدة
١- طبيب باطن	١٥	١٥ + ٢٠ × ١٥ = ٤ر٣ = ١٩,٣ / ٧٠
٢- طبيب أسنان	١٠	١٠ + ٢٠×١٠ = ٣ر٠ = ١٣ر / ٧٠
٣- أجهزة طبية	٥	٥ + ٢٠×٥ = ١ر١ = ٦ر٤ / ٧٠
٤- أدوية	٢٥	٢٥ + ٢٠ × ٢٥ = ٧,١ = ٣٢,١ / ٧٠
٥- تحاليل طبية	١٥	١٥+ ٢٠ × ١٥ = ٤ر٣ = ١٩ر٣ / ٧٠
٦- مصاريف علاج بالخارج	٢٠	

وكذلك بند مصاريف السفر للراحة والاستجمام في الخارج يتم توزيع أهميته النسبية على باقي بنود مجموعة الإنفاق علىالثقافة والترفيه والرياضه. وبالمثل بند مدفوعات للطلاب في الخارج يتم توزيعه على بنود مجموعة الخدمات التعليمية.

كما يمكن أن تضاف أهمية خدمات الإصلاح والصيانة للسلع المعمرة كل إلى السلعة المتعلقة به كأن تضاف أهمية بند خدمات إصلاح وصيانة السيارات الى سلعة السيارات وخدمات إصلاح وصيانة الثلاجات الى سلعة الثلاجات..الخ

وذلك نظرا لصعوبة الحصول على أسعار محددة عن مثل هذه الخدمات كما أن أجرة التصليح والصيانة عادة ما تتمشى مع أسعار السلع نفسها وقطع الغيار الخاصة بها.

وهناك كما أشرت من قبل بنودا يمكن أن تستبعد نهائيا من مجموع الإنفاق الاستهلاكي النهائي مثل التبرعات والهدايا...الخ. لأنها لا تمثل نمطا إستهلاكيا مستمرا وهناك بعض البنود التي عادة ما ترتبط بحجم الإنفاق الكلي للأسرة ودرجة ثرائها مثل الزكاة ، المهر ..الخ، وفي هذه الحالة يمكن أن يعاد توزيع أهمية تثقيل مثل هذه البنود على بنود الإنفاق المختلفة الأخرى.

فإذا إستعرضنا المثال التالي الذي يعبر عن الإنفاق الإستهلاكي على مجموعة الحبوب ومشتقاتها فإنه يمكن أن تحسب تثقيلاتها على النحو التالي:

المادة	قيمة الإنفاق الفعلي	الإنفاق النسبي(الوزن النسبي)
القمح	٧٢	,٢
الدقيق	٧٥٣	٢,٣
الخبز	٢٣٩٠٥	٧٤,١
الأرز	٥٢٠٨	١٦,١
المكرونة	٤٧٨	١,٥
مواد أخرى	١٨٧٥	٥,٨
	٣٢٢٩١	١٠٠,.

فإذا ما تم إختيار سلعتي الخبز والأرز لتمثيل المجموعة على أن تضاف أهمية كل من القمح والدقيق والمكرونة الى الخبز بإفتراض أن تغيرات أسعارها تتمشى مع تغيرات أسعار الخبز وبالتالي يمكن أن يعبر الخبز عنهما فيما يتعلق بتغيرات الأسعار أما بند المواد الأخرى فقد إتفق على أن توزع أهميته النسبية على كل من الخبز والأرز (بإعتبار أنهما السلع التي تم الاتفاق عليها) حسب نسب أهميتهاوكمثال لإعادة توزيع التثقيلات نستعرض الجدول التالي:

البند	قيمة الإنفاق الفعلي	التعديل الأول	التعديل الثاني	الأهمية النسبية (الترجيحات)
القمح	٧٢	-		-
الدقيق	٧٥٣	-		-
الخبز	٢٣٩٠٥	٧٢+٢٣٩٠٥+ ٤٧٨+٧٥٣ = ٢٥٢٠٨	٢٥٢٠٨ ×١٨٧٥+٢٥٢٠٨ ٣٠٤١٦	٨٣
الأرز	٥٢٠٨	٥٢٠٨	٥٢٠٨ ×١٨٧٥+٥٢٠٨ ٣٠٤١٦	١٧
المكرونة	٤٧٨	-		-
المواد الأخرى	١٨٧٥	١٨٧٥		-
	٣٢٢٩١	٣٢٢٩١	٣٢٢٩١	١٠٠

وقد إستخدم في هذا الجدول القيم المطلقة للإنفاق حيث تم تعديلها - ومن الممكن إستخدام الأهمية النسبية وإعادة توزيعها بنفس الطريقة.

و- إختيار سنة الأساس

عند إنشاء رقم قياسي لظاهرة ما يتحتم باديء ذي بدأ تحديد الفترة التي تتخذ كأساس للمقارنة.وبصفة عامة قد تكون فترة الأساس سابقة أو لاحقة لفترة المقارنة وإن كان من المعتاد أن تكون فترة الأساس سابقة. وسعر الأساس عادة بالنسبة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يكون متوسط سعر سنة لمحاولة تفادي الموسمية وإن كان من الممكن أن تكون فترة الأساس أقل من عام وإن كنا لا ننصح بذلك ويجب أن تكون فترة الأساس مستقرة خالية من أية إضطرابات إقتصادية وعادة ما تكون مرتبطة ببداية خطة إقتصادية. وعادة تكون هي السنة التي أجري فيها مسح لنفقات ودخل الأسر حيث يمكن إعداد التثقيلات (الترجيحات) التي تستخدم في ترجيح المناسيب السعرية وان كان من الممكن علميا الترجيح بأوزان فترة المقارنة بدلا من فترة الأساس وكذلك إجراء حصر للسلع والأصناف المختلفة في السوق المحلية وجمع أسعارها وفي التطبيقات العلمية هناك الأساس الثابت وهو الأكثر إستخداما من الناحية العملية حيث يوضح التغير في الأسعار بالمقارنة بأساس ثابت

أما الأساس المتحرك فيتم فيه مقارنة فترة ما بالفترة السابقة عليها مباشرة ويعطي هذا النهج الفرصة لإدخال أو إخراج السلع التي تغيرت أهميتها وكذلك معالجة إختفاء سلع وظهور سلع جديدة.

ويمكن الإنتقال من الأساس المتحرك إلى الأساس الثابت بعملية حسابية بسيطة تتلخص في عملية ضرب الأرقام القياسية ذات الأساس المتحرك في بعضها فمثلا:

أساس متحرك:		أساس ثابت
١٩٨٣	=	١٠٠
١٩٨٤ بأساس ١٩٨٣	= ١١٠	١١٠
١٩٨٥ بأساس ١٩٨٤	= ١٢٠	١٣٢
١٩٨٦ بأساس ١٩٨٥	= ١٢٥	١٦٥

فإذا أردنا تحويل الرقم القياسي لعام ١٩٨٦ من الأساس المتحرك إلى الأساس الثابت لعام ١٩٨٣ فيكون حاصل ضرب ١١٠ ×١٢٠ ×١٢٥

$$= \frac{١١٠ \times ١٢٠ \times ١٢٥}{١٠٠ \times ١٠٠} = ١٦٥$$

إلا أنه من الناحية العملية وخاصة في مجال الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فإن الأساس المتحرك لا يوصى به إلا في حالة التغيرات السريعة في الأسعار ولأنه يتطلب تعديل الأوزان سنويا وهذا أمر من الصعب تحقيقه فإن الأساس الثابت هو المستخدم والذي نوصي به عادة.

وخلاصة القول أنه طالما أنه تم الإتفاق على استخدام الأساس الثابت وتحددت فترة الأساس فإنه لا بد من القيام بحصر للسلع وجمع أسعارها خلال هذه الفترة فإذا كانت فترة الأساس هي سنة فإنه يتم جمع أسعار السلع خلال السنة تم يحسب متوسط اسعارها السنوي ويعتبر هو سعرالأساس (س.)

كما يمكن أن يكون سعر الأساس شهريا أو فصليا أي متوسط السعر خلال الشهر أو الثلاثة شهور وقد يكون ذلك مفيدا اذا ما تمت المقارنات السعرية شهريا أو فصليا ولكن ذلك يتطلب توفر ترجيحات شهرية أو فصلية أيضا الى جانب الترجيحات السنوية.

ز - النطاق الجغرافي

يتحدد النطاق الجغرافي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالتوزيع الجغرافي لمصادر البيانات التي نحصل منها على أسعار هذه السلع والخدمات التي تدخل ضمن الرقم القياسي.

فإذا ما إقتصر جمع الأسعار من العاصمة فإن الرقم القياسي في هذه الحالة يمثل العاصمة واذا تعداه الى الحصول على أسعار من المدن والقرى الأخرى فان الرقم في هذه الحالة يمكن أن يمثل الدولة بأكملها وعادة ما يتم إعداد رقم يمثل الحضر وآخر يمثل الريف وقد يرجع ذلك بصفة أساسية الى أن هناك اختلاف في النمط الاستهلاكي وبالتالي يمكن أن يكون هناك اختلاف في التثقيلات كما أن الأسعار نفسها قد تختلف من القرية الى المدينة ويتوقف ذلك أيضا على النطاق الذي تغطيه مسوح نفقات ودخل الأسر وبالتالي التثقيلات المحسوبة منها.

ولا شك أن التغطيه الشاملة لكل مناطق الدولة أمر مطلوب جدا ولكن ذلك بالطبع يتكلف جهدا كبيرا ومالا في الحصول على الأسعار بصفة دورية من كافة مناطق الدولة وهذا يعني تحديد مصادر تمثل التوزيعات الجغرافية للدولة وتخصيص مندوبين للحصول على أسعار منها حسب دورية جمع البيانات.

ونظرا لاختلاف النمط الاستهلاكي بين المواطنين والأجانب في دولة البحرين ومن ثم اختلاف التثقيلات فانه يمكن اعداد رقم قياسي خاص للمواطنين وآخر خاص بالأجانب بعكس أثر تغيرات الأسعار على كل من المواطنين والأجانب وآخر على مستوى الدولة وقد يكون ذلك بالنسبة لدولة البحرين أفضل من إعداد رقم للحضر وآخر للريف.

ح - أسلوب جمع الأسعار

تجمع الأسعار من مصادرها المختلفة عادة بأحد أسلوبين:

أ - طريقة الإتصال المباشر
ب - طريقة المراسلة

حيث تعتبر الطريقة الأولى هي النهج المعتاد في منطقتنا وذلك بأن يقوم مندوب الأسعار بزيارة المصادر المحددة في فترات دورية منتظمة لإستيفاء بيانات أسعار السلع المحددة في إطار البحث وضمن الإستمارة المصممة لهذا الغرض وعلى مندوب الأسعار مراعاة ما يلي:

١- ثبات المصادر لخلق جو من الثقة بين آخذ البيانات ومصدر البيانات

٢- الإلتزام بالمواصفات المحددة للسلع حتى يكون أي تغير في السعر غير متأثر بأي من التغير في المواصفات أو وحدة القياس أو بلد الصنع ....الخ

٣- تثبيت مواعيد جمع الأسعار مع الأخذ في الإعتبار السلع سريعة التلف

٤- الإلمام بمستويات السلع وتطورها وظروف تداولها

٥- الأمانة الشخصية وآداب الحديث.

أما الطريقة الثانية وهي طريقة المراسلة فتتم غالبا في الدول المتقدمة إحصائيا التي يلعب الوعي الإحصائي فيها دورا كبيرا حيث ترسل الإستبيانات الى المصادر التي تقوم بتثبيت الأسعار بها وإعادتها الى الجهاز الإحصائي وقد جربت هذه الطريقة في عدد من دول المنطقة، ولم يثبت نجاحها . ولذا فإن الطريقة الأولى هي الطريقة المستخدمة حاليا في دول المنطقة . ودقة جمع الأسعار والتأكد منها عملية غاية في الأهمية وكما هي مهمة في فترة الأساس (حيث يستمر إستخدامها لعدة سنوات وبالتالي أي خطأ فيها ينعكس في الرقم القياسي لعدة سنوات وحتى تتغير فترة الأساس) فإن الأمر كذلك مهم في فترة المقارنة وان كان الخطأ ينعكس فقط على الرقم الذي يمثل هذه الفترة ومن الممكن تصحيحها في الفترات التالية. هذا ويجب أن يراعى الإختيار

الجيد والممثل للمصادر الإحصائية التي سيتم الحصول على بيانات الأسعار منها بصفة دورية ممثلة لجميع المناطق ومن النوع الذي يعتاده غالبية السكان وتتعامل في أغلبية المواد محل الدراسة.

ط - تركيب الرقم القياسي

وحيث أنه قد تم توفير الأسعار لسلة السلع التي تم إختيارها في كل من سنة الأساس ولشهر أو سنة المقارنة كما تم إعداد التثقيلات (الأوزان) كما أوضحنا من قبل فإنه قد أصبح سهلا القيام بتركيب الرقم القياسي وفقا للمعادلة الرياضية التي يتم الإتفاق عليها وهي عادة معادلة لاسبير. ويتم ذلك بحساب منسوب السعر لكل سلعة أو صنف داخل المجموعات المختلفة، ثم تحسب متوسط المناسيب ويتم ترجيح هذا المنسوب بالوزن المقابل له من جدول التثقيلات.

ثم يتم جمع هذه المناسيب المرجحة لبنود كل مجموعة فرعية وقسمتها على مجموع تثقيلاتها للحصول على رقم قياسي يمثل المجموعة.

ثم تجمع كافة المناسيب المرجحة لكل البنود وتقسم على مجموع التثقيلات للحصول على رقم قياسي عام يمثل الشهر/السنة المطلوب حساب رقم قياسي لها.

وكما اشرنا من قبل تستخدم معظم الدول صيغة الوسط الحساب المرجح لمناسيب الأسعار في حساب الرقم القياسي=

$$\frac{\sum \left(\frac{س_1}{س_0} \times و \right)}{\sum و} \times ١٠٠$$

والمعادلة الأخيرة هي عادة المستخدمة في تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وفيما يلي مثال رقمي:

المجموعة البند	الأهمية النسبية (و) (١)	متوسط السعر في سنة الأساس س٠ (٢)	متوسط السعر في سنة المقارنة س١ (٣)	س١ / س٠ (٤)	س١ / س٠ × و (٥)	س١ / س٠ × و (٦)	الرقم القياسي س١ / س٠ × و / و × ١٠٠ (٧)
الخضروات	٢٠٠					٢٤٧	١٢٣,٥
. الباقلاء	١٠	١٠	٨	٨ر	٨		
. البامية	٢٠	٦	٩	١,٥	٣٠		
. البطاطس	٤٠	٥	٨	١,٦	٦٤		
. الطماطم	١٠٠	١٠	١٠	١,٠	١٠٠		
. الملوخية	٣٠	٢٠	٣٠	١,٥	٤٥		
الفواكة	٤٠٠					٤٨٧,٥	١٢١,٨
. البرتقال	٢٠٠	١٥	٢٠	١,٣	٢٦٠		
. الموز	٥٠			٤٥ر	٢٢,٥		
. محلي	-	٥	٢	٤ر			
. صومالي	-	١٠	٥	٥ر			
. أناناس	٥٠			٧ر	٣٥		
. فلبيني	-	١٥	١٠	٧ر			
. تايلند	-	٢٠	١٤	٧ر			
. تفاح	١٠٠			١,٧	١٧٠		
. أمريكي	-	١٠	١٥	١,٥			
. لبناني	-	٥	١٠	٢,٠			
المجموع	٦٠٠					٧٣٤,٥	١٢٢,٥

أي أن الرقم القياسي ٥ ر١٢٢ =

$$\frac{\sum \left(\frac{\text{س١}}{\text{س٠}} \times \text{و} \right)}{\sum \text{و}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٧٣٤,٥}{٦٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٢,٥٪$$

والرقم القياسي لمجموعة الخضروات ٥ر١٢٣٪ والرقم القياسي لمجموعة الفاكهة ٨ر ١٢١٪

وفيما يلي توضيح للأعمدة المختلفة في المثال السابق :-

العمود(١) : تمثل الأهمية النسبية (التثقيل) الذي تم إحتسابه من واقع إطار السلع الذي وفره مسح نفقات ودخل الأسرة كما سبق الإشارة إلى ذلك

العمود(٢) : متوسط السعر في سنة الأساس
العمود(٣) : متوسط السعر في الشهر الجاري إعداد الرقم القياسي له(شهر المقارنة)
العمود(٤) : منسوب السعر
العمود(٥) : منسوب السعر مضروبا في الأهمية النسبية المقابلة(المنسوب المرجح)
العمود(٦) : مجموع متوسطات المناسيب المرجحة
العمود(٧) : الرقم القياسي للمجموعة ثم الرقم القياسي العام

ي - معالجة الموسمية وإختفاء بعض السلع

حيث تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه تركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وقد تسمح مسوح نفقات ودخل الأسر بإعداد تثقيلات فصلية أو حتى شهرية وفي هذه الحالة يمكن حساب منسوب السعر في الشهر الجاري الى الشهر/الفصل المقابل له في سنة الأساس ليعطي أرقام قياسية شهرية/فصلية ثم بإستخدام الوسط الحسابي أو الهندسي للشهور/الفصول يتم الحصول على رقم قياسي يمثل العام وهذه الطريقة تسمح بالتعرف على التأثيرات الفصلية أو الموسمية وبالتالي إلغائها. ولكن هذا النهج من الصعب إستخدامه لأنه يتطلب إعداد تثقيلات شهرية أو على الأقل فصلية ولذلك فإن العادة قد جرت على إعداد تثقيل يمثل سنة بأكملها وبالتالي تؤخذ متوسطات أسعار السلع في سنة الأساس (سنة بأكملها) وتعتبر هي س. أما س١ فهي السعر في الشهر الجاري ثم يتم ضرب منسوب السعر في التثقيل الذي يمثل عاما بأكمله للحصول على رقم قياسي يمثل الشهر وللحصول على رقم قياسي يمثل فصل (ربع سنة) يؤخذ متوسط السعر خلال الثلاثة شهور وتحسب المناسيب واذا أردنا الحصول على رقم يمثل سنة بأكملها يؤخذ متوسط السعر لشهور السنة بأكملها ويحسب المنسوب أو يؤخذ الوسط الحسابي/الهندسي للأرقام القياسية الخاصة بالشهور الإثني عشر أو الفصول الأربع.

وهناك عدة طرق لمعالجة الموسمية التي تنتج عن إختفاء بعض السلع في بعض شهور العام وبالتالي عدم توفر أسعار لها. كما أن هناك بعض الحالات التي تختفي فيها سلعة وتحل سلعة أخرى محلها وفي هذه الحالات تتم المعالجات على النحو التالي :-

أ - فعلى سبيل المثال اذا تضمنت قائمة الأسعار في سنة الأساس الأرز الأمريكي ووجدنا في سنة/شهر المقارنة أن الأرز الأمريكي لم يعد موجودا وحل محله الأرز المصري ولكن بالطبع بسعر يختلف عن سعر الأرز الأمريكي فلكي نستطيع أن نستخدم بيان الأرز المصري ويحل الأرز الأمريكي فلا بد من أن نستعمل سعر الأرز المصري أيضا في سنة الأساس بدلا من الأرز الأمريكي

مع الابقاء على الترجيح(التثقيل) كما هو وإنما فقط نستبدل السعر في كل من سنة الأساس وسنة/شهر المقارنة أي أننا نستبدل السلعة بالكامل وتحل محلها السلعة الجديدة بأسعارها في كل من سنة الأساس وسنة المقارنة كما يتضح من المثال الآتي:-

المادة	التثقيل و	السعر في سنة الأساس س٠	السعر في سنة/شهر المقارنة س١	منسوب السعر س١ / س٠	المنسوب المرجح س١ / س٠ × و
القمح	٧٢١	٣٥	٢٥	٠ر٧١	٥١١ر٩١
الدقيق	٣٧٦	٣٠	٣٠	١ر٠٠	٣٧٦ر٠٠٠
الخبز	٧٣١٠	٣٥	٣٥	١ر٠٠	٧٣١٠ر٠٠٠
أرز أمريكي	١٥٩٣	٩٠	أرز مصري ٧٠ كان سعره ٦٥	١ر٠٨	١٧٢٠ر٤٤
	١٠٠٠٠				٩٩١٨ر٣٥

حيث حل الأرز المصري محل الأرز الأمريكي بسعر ٧٠ وكان سعره في سنة الأساس ٦٥ ومن ثم يكون الرقم القياسي :

$$\frac{\left\{\frac{\text{س١}}{\text{س٠}} \times \text{و}\right\}}{\{\text{و}\}} = \frac{٩٩١٨ر٣٥}{١٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٩٩ر١٨\%$$

ب - أما في حالة الموسمية وإختفاء سلع في شهور ثم ظهورها مرة أخرى فيتم حسابها بأي من الطرق الآتية:

١- إعتبار آخر سعر للمادة التي إختفت ممثلا لأسعار هذه المادة خلال الشهور التي إنقطعت فيها أو متوسط الشهرين الأخيرين وتحسب المناسيب كالمعتاد وتضرب في الأوزان ويتم تركيب الرقم القياسي.

٢- تحذف المادة التي اختفت خلال شهور الاختفاء مع حذف تثقيلاتها من الحساب خلال فترة الانقطاع أو اضافة هذا التثقيل الى أقرب سلعة بديلة لها أو تقسيم وزن هذه السلعة على بنود مجموعتها وفيما يلي مثال تطبيقي لتوضيح ذلك.

المادة	التثقيل	س٠	شهر يناير١٩٨٦			شهر فبراير ١٩٨٦		
	و	١٩٨٥	س١	س١ / س٠	س١ / س٠ × و	س٢	س٢ / س٠	س٢ / س٠ × و
برتقال	٤٠٠	٥٠	٦٠	١٫٢٠	٤٨٠	٥٥	١٫١٠	٤٤٠
تفاح	٣٠٠	٨٠	١٠٠	١٫٢٥	٣٧٦	١٠٠*	١٫٢٥	٣٧٥
موز	٢٠٠	٧٥	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠
عنب	١٠٠	٦٠	٧٥	١٫٢٥	١٢٥	٦٥	١٫٠٨	١٠٨
	١٠٠٠				١٢٢١			١١٦٣

الرقم القياسي لشهر يناير

$$\frac{\sum \frac{س_2}{س_0} \times و}{\sum و} \times ١٠٠ = \frac{١٢٢١}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٢٫١٪$$

* إختفت سلعة التفاح في شهر فبراير ولذلك فقد استمر سعرها كما كان في الشهر السابق (١٠٠) وأجريت كافة الحسابات على ذلك.

وعلى ذلك يكون الرقم القياسي لشهر فبراير $\frac{١١٦٣ \times ١٠٠}{١٠٠٠} = ١١٦٫٣٪$

أما اذا استخدمنا الطريقة الأخرى وإستبعدنا سلعة التفاح في الشهر الذي اختفت فيه فسيكون على النحو التالي :

المادة	التثقيل	س٠	شهر يناير١٩٨٦			شهر فبراير ١٩٨٦		
	و	١٩٨٥	س١	س١ / س٠	س١ / س٠ × و	س٢	س٢ / س٠	س٢ / س٠ × و
برتقال	٤٠٠	٥٠	٦٠	١٫٢٠	٤٨٠	٥٥	١٫١٠	٤٤٠
تفاح	٣٠٠	٨٠	١٠٠	١٫٢٥	٣٧٦			
موز	٢٠٠	٧٥	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠	٩٠	١٫٢٠	٢٤٠
عنب	١٠٠	٦٠	٧٥	١٫٢٥	١٢٥	٦٥	١٫٠٨	١٠٨
	١٠٠٠				١٢٢١			٧٨٨

الرقم القياسي لشهر يناير $\frac{١٢٢١}{١٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٢٫١\%$

الرقم القياسي لشهر فبراير $\frac{٧٨٨}{٧٠٠} \times ١٠٠ = ١١٢٫٦\%$ حيث إستبعدت سلعة التفاح وأستبعد الوزن المقابل لها.

وكلتا الطريقتين تؤديان الى نتائج متقاربة وغاية الأمر اذا استخدمت أي من هذه الطرق يجب الاستمرار في استخدامها

أما اذا حدث وتغيرت سلع كثيرة أو ظهرت سلع كثيرة لم تكن موجودة في سنة الأساس فهذا يعني أن النمط الاستهلاكي قد تغير وأن الاوزان المستخدمة لم تعد ممثلة ويجب تجديدها وعادة يكون ذلك ايذانا بضرورة اجراء مسح جديد لنفقات ودخل الأسر نحصل بمقتضاه على النمط الجديد والهيكل الجديد للإنفاق وبالتالي أوزان جديدة.

ك - طريقة ربط السلاسل الزمنية ببعضها

أشرنا من قبل الى أهمية تغيير فترة الأساس حيث عادة تتغير الأنماط والأذواق الاستهلاكية نتيجة للتطورات الاقتصادية التي يمر بها أي مجتمع وعادة تتم ذلك كلما أجري مسح لنفقات ودخل الأسر الذي تتراوح دوريته بين خمس الى عشر سنوات ومن ذلك ينتج لدينا سلاسل من الأرقام القياسية للأسعار ذات فترات أساس مختلفة قد يرى البعض أهمية لربطها مع بعضها لايضاح التطورات على مدى فترات زمنية طويلة ويمكن أن يتم ذلك على النحو التالي :

أ - اذا كانت لدينا سلسلة واحدة ذات أساس ثابت وليكن ١٩٨٠ مثلا وأردنا تحويل سنة الأساس الى عام ١٩٨٥ فما علينا الا قسمة الرقم القياسي لأي سنة داخل السلسلة على الرقم القياسي لعام ١٩٨٥ مضروبا في ١٠٠ وبذلك تحصل على سلسلة جديدة ذات أساس جديد فمثلا اذا كانت لدينا سلسلة على النحو التالي :-

١٩٨٠	=	١٠٠
١٩٨١	=	١٢٠
١٩٨٢	=	١٣٠
١٩٨٣	=	١٣٥
١٩٨٤	=	١٤٠
١٩٨٥	=	١٥٠ = ١٠٠

وأردنا تحويل سنة الأساس الى عام ١٩٨٥ أي أنها تصبح ١٠٠ فتكون الأرقام القياسية بالأساس الجديد هي :-

١٩٨٠ = ١٠٠

$$\frac{١٠٠}{١٥٠} \times ١٠٠ = ٦٧$$

١٩٨١ = ١٢٠

$$\frac{١٢٠}{١٥٠} \times ١٠٠ = ٨٠$$

١٩٨٢ = ١٣٠

$$\frac{١٣٠}{١٥٠} \times ١٠٠ = ٨٦$$

١٩٨٣ = ١٣٥

$$\frac{١٣٥}{١٥٠} \times ١٠٠ = ٩٠$$

١٩٨٤ = ١٤٠

$$\frac{١٤٠}{١٥٠} \times ١٠٠ = ٩٣$$

١٩٨٥ = ١٥٠

$$\frac{١٥٠}{١٥٠} \times ١٠٠ = ١٠٠$$

ب - أما اذا كان لدينا سلسلتين من الأرقام القياسية لكل منهما أساس ثابت فإنه يمكن الربط بينهما على النحو التالي :-

السنة	السلسلة الأولى	السلسلة الثانية	السلاسل الجديدة	
			بأساس ١٩٨٠	بأساس ١٩٨٥
١٩٨٠	١٠٠		١٠٠	٦٧
١٩٨١	١٢٠		١٢٠	٨٠
١٩٨٢	١٣٠		١٣٠	٨٦
١٩٨٣	١٣٥		١٣٥	٩٠
١٩٨٤	١٤٠		١٤٠	٩٣
١٩٨٥	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
١٩٨٦		١١٥	١٧٢,٥	١١٥
١٩٨٧		١٢٠	١٨٠	١٢٠

١٥٠ : ١٠٠ = س : ١١٥ بضرب الطرفين في الوسطين

$$\frac{١٥٠}{١٠٠} = \frac{س}{١١٥}$$

١٠٠ × س = ١٥٠ × ١١٥

$$*س_{٨٦} = \frac{١٥٠ \times ١١٥}{١٠٠} = ١٧٢,٥$$

$$س_{٨٧} = \frac{١٥٠ \times ١٢٠}{١٠٠} = ١٨٠$$

أما السلسلة الثانية لأساس عام ١٩٨٥ فيتم تعديلها كما سبق بقسمة كل رقم قياس على الرقم الخاص بعام ١٩٨٥

وقد أعد المثال التالي لربط سلسلتين فعليتين بأساس ١٩٧٥ وأخرى بأساس ١٩٨٤ كما هو مبين من الجدول التالي

السنة	السلسلة الأولى (الرقم القياسي)	السلسلة الثانية (الرقم القياسي)	السلاسل الجديدة	
			بأساس ١٩٧٥	بأساس ١٩٩٠
١٩٧٥	١٠٠		١٠٠	٤٦,٨
١٩٧٦	١٢٣		١٢٣	٥٧,٥
١٩٧٧	١٤٤,٨		١٤٤,٨	٦٧,٧
١٩٧٨	١٦٧,٧		١٦٧,٧	٧٨,٤
١٩٧٩	١٧١,٤		١٧١,٤	٨٠,١
١٩٨٠	١٧٨,٠		١٧٨,٠	٨٣,٢
١٩٨١	١٩٨,٢		١٩٨,٢	٩٢,٧
١٩٨٢	٢١٥,٨		٢١٥,٨	١٠٠,٩
١٩٨٣	٢٢٢,٣		٢٢٢,٣	١٠٣,٩
١٩٨٤	٢٢٣,٠	١٠٠	٢٢٣	١٠٤,٣
١٩٨٥		٩٦,٢	٢١٤,٥	١٠٠,٣
١٩٨٦		٩٤,٨	٢١١,٤	٩٨,٨
١٩٨٧		٩٣,٤	٢٠٨,٣	٩٧,٤

السنة	السلسلة الأولى (الرقم القياسي)	السلسلة الثانية (الرقم القياسي)	السلاسل الجديدة	
			بأساس ١٩٧٥	بأساس ١٩٩٠
١٩٨٨		٩٣,٢	٢٠٧,٨	٩٧,١
١٩٨٩		٩٤,٧	٢١١,٢	٩٨,٧
١٩٩٠		٩٥,٩	٢١٣,٩	١٠٠
١٩٩١		٩٦,٨	٢١٥,٩	١٠٠,٩
١٩٩٢		٩٦,٥	٢١٥,٢	١٠٠,٦
١٩٩٣		٩٩,٠	٢٢٠,٨	١٠٣,٢
١٩٩٤		٩٩,٤	٢٢١,٧	١٠٣,٦

١٩٧٥

٢٢٣: ١٠٠
س : ٩٦,٢
س = ٢٢٣ × ٩٦,٢

١٠٠

١٩٩٠

٢١٣,٩ : ١٠٠
٢١٥ : س
س = ٢١٥ × ١٠٠

٢١٣,٩

ل - أهم المشاكل التي من المتوقع أن تواجه القائمين بعملية الأسعار

١- صعوبة تحديد مواصفات ودرجة جودة السلع وهذه الصعوبة يمكن التغلب عليها بإستخدام مندوبين مدربين ولهم إلمام بالسلع المتوفرة بالسوق ويمكنهم الإستعانة بأحد العاملين بمصدر البيان لمعرفة الفروق بين الأصناف المختلفة- أو الإطلاع على الكتالوجات التي تحدد فيها المواصفات كما هو الحال بشأن السلع الكهربائية كما يمكن الإحتفاظ بهذه الكتالوجات لاستخدامها بصفة مستمرة ومع مرور الزمن يتغلب المندوب على هذه الصعوبة.

٢- كثرة السلع والأصناف قد يجعل من الصعب معرفة السلع البديلة وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها عند مراجعة قائمة السلع وتحديد السلة التي تدخل ضمن الرقم القياسي والسلع البديلة التي يلجأ اليها المندوب في حالة إختفاء السلعة الأصلية، وكما أشرت من قبل الى أهمية اختيار الباحث فان الباحث الذكي يستطيع أن يستفيد من العاملين بالمصادر الإحصائية في هذا الشأن والسلع البديلة يجب أن تكون متشابهة مع السلع الأصلية.

٣- هناك بعض السلع التي ليس لها ماركة..... أو شعار وقد يكون ذلك بدرجة كبيرة في حالة وجود انتاج محلي متعدد ولكن هذه الحالة قد لا تكون موجودة في مثل ظروف دولة البحرين فكل السلع سواء كانت محلية أو مستوردة لها مسميات محدودة.

٤- فقدان عدد من السلع التي كانت تجمع أسعارها وحلول سلع أو مواد بدلا عنها في السوق وحدوث تغيرات في المواصفات.

٥- من الطبيعي أن جمع الأسعار مرة واحدة في الشهر قد لا يعكس التغيرات التي تحدث خلال الشهر

وقد يتساءل البعض عن السعر الذي يسجله مندوب الأسعار هل هو السعر المكتوب على السلعة أم السعر الذي يدفعه المشتري بعد اجراء أية خصومات والواقع أن السعر الذي يسجل هو ما يدفعه المشتري فعلا بعد أية خصومات. كما يجب أن تتم عملية جمع الأسعار للمجموعة السلعية الواحدة في جميع المناطق في وقت واحد.

٦- ضرورة وجود نظام محكم لعملية جمع الأسعار ومراجعتها ميدانيا ومكتبيا للتأكد من صحتها ودقتها وتلافي أية تلاعبات يمكن أن تحدث.

٧- اختلاف وحدات القياس في بعض الأصناف ولذلك فان استخدام وحدات القياس الدولية أو الوحدات الشائعة الاستعمال وتثبيتها أمرا هاما في مثل هذه الظروف

٨- الدقة في تسجيل السعر بالأرقام الصحيحة والكسور

ثانيا: مراجعة بيانات ونتائج الإنفاق من المسح بهدف التجهيز لإعداد التثقيلات:

تنقسم مجموعات الانفاق على السلع والخدمات الى ٣٣ مجموعة سلعية وخدمية منها ١٨ مجموعة تخص الانفاق على الطعام والشراب و ١٥ مجموعة تمثل الانفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات، ونظرا لاختلاف أنماط الاستهلاك بين البحرينيين وغير البحرينيين فقد جرت العادة على اعداد ثلاث قوائم للإنفاق أحدهما للبحرينيين والأخرى لغير البحرينيين ثم قائمة لكل الجنسيات. وذلك بهدف اعداد تثقيل مستقل لكل منهما.

وقد تم مراجعة المتوسطات المتاحة عن الدورة الأولى والثانية والثالثة نظرا لعدم استكمال ادخال الدورة الرابعة وقد وجدت عدة ملاحظات متعلقة بطريقة حساب المتوسطات وروجعت عدة مرات مع المسئول عن الحاسب الآلي وتم ضبط المعادلة وطريقة احتساب المتوسطات الشهرية كما تم الاشارة اليها في تقريرى عن الزيارة السابقة وقد لوحظ بصفة خاصة انخفاض نسبة الانفاق على الطعام والشراب الى اجمالي الانفاق وخاصة في الربع الأول والثاني ولذلك يقترح مراجعة الشمول والادخال ومراجعة بعض البنود مثل:

(١) البند ٣٠٩٠٠ في الربع الثالث

(٢) البند ٣١٠٠٠ في الربع الثاني

(٣) البند ٣٠٨٠٤ فيما يخص صيانة المبنى لجميع الفصول حيث من الممكن أن تكون هذه المصروفات متعلقة بعمليات بناء

(٤) البند ٣٠٨٠٢ الإيجار التقديري لإحتمال المبالغة فيه ، ويقترح إعداد جدول شهري لبنود الإنفاق لتسهيل عمليات المقارنة وضبط الأرقام وخاصة في البنود المشار اليها أعلاه.

وبالطبع لن يتم إحتساب التثقيلات الا بعد اتمام ادخال بيانات الدورة الرابعة ومراجعة احتساب متوسطاتها بنفس الطريقة في الدورات الثلاث الأولى ثم يحتسب متوسط الإنفاق السنوي لكل من البحرينيين وغير البحرينيين ثم لجميع الجنسيات وعلى ضوئه نعد التثقيلات (الأوزان الترجيحية) للإنفاق الإستهلاكي وبصفة عامة يقترح أن يؤخذ في الحسبان الملاحظات التالية بعد الانتهاء من اعداد المتوسطات وعند احتساب الأوزان تمهيدا لإعداد الرقم القياسي.

١- إستبعاد الإنفاق قليل الأهمية وهو الذي يقل متوسط إنفاق الأسرة منه سنويا عن ١٠ دنانير بحرينية .

٢- عند إحتساب الإنفاق الإستهلاكي يستبعد البنود التي لا تدخل ضمن مكونات الإنفاق الاستهلاكي مثل:

- مدفوعات القروض (بند ٣١٩٢١)
- مدفوعات أقساط القروض (بند ٣١٩٢٢)
- المدفوعات التحويلية الأخرى (بند ٣١٩١٩)
- التأمين على الحياة (بند ٣١٩١٥)
- مساهمات التقاعد (بند ٣١٩١٣)
- مساهمات التأمينات الاجتماعية (بند ٣١٩١٤)

٣- إستبعاد البنود التي يصعب متابعة الحصول على أسعار دورية لها وإعادة توزيع تثقيلاتها على باقي بنود الإنفاق للأسرة اذ أنها في معظمها ترتبط بمدى ثراء الأسرة كما أن مكوناتها ترتبط بكثير من بنود الإنفاق الأخرى وهذه البنود هي :

- مصاريف الحج والعمرة (بند ٣١٩١٧)
- مصاريف نفقة الزوجة والأولاد (بند ٣١٩٠٧)
- قيمة المهر النقدي ومؤخر الصداق (بند ٣١٩٠٥)

- مصاريف المآتم (بند ٣١٩٠٤)

- مصاريف حفلات وأفراح (بند ٣١٩٠٣)

- هدايا ونقوط (بند ٣١٩٠٢)

- زكاة وصدقات (بند ٣١٩٠١)

- مصاريف الأطفال اليومية (بند ٢١٦٠٨)

- هدايا مقدمة للغير (بند ٢١٦٠٩)

- مصاريف الإشتراك في المنظمات (بند ٣١٩١٨)

٤- بند صيانة وإصلاح الأجهزة الثقافية والترفيهية والرياضية(٣١٨٢١) يعاد توزيع تثقيلاته على الأجهزة ضمن هذه المجموعة لصعوبة تصنيف أنواع الصيانة ومتابعة أسعارها كما أن مصاريف الصيانة عادة لها علاقة بأسعار قطع الغيار وأسعار الأجهزة نفسها.

٥- بند مصاريف السفر للراحة والإستجمام (٣١٨٠٧) يعاد توزيع تثقيلاته على باقي بنود المجموعة (رقم ٣١٨)

٦- تكاليف السفر للعلاج في الخارج (٣١٦١٠) يعاد توزيع تثقيلاته على باقي بنود مجموعة الخدمات والرعاية الصحية(رقم ٣١٦)

٧- بند مدفوعات للطلاب خارج البحرين (٣١٥٠٦) يعاد توزيع تثقيلاته على باقي بنود المجموعة (رقم ٣١٥)

(٨) بند أنواع اخرى أو أخرى في كل المجموعات يقترح إعادة توزيع تثقيلاتها على باقي بنود نفس المجموعة الخاصة بكل منها .

ثالثا : مراجعة بيانات إستمارات الدخل:

يجرى خلال هذا الشهر إستيفاء بيانات إستمارة الدخل ضمن مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ وقد راجعت عددا محددا من الإستمارات نظرا لأن المسح الميداني ما زال جاريا وهناك عدة ملاحظات ألفت النظر اليها لأخذها في الحسبان وهي :

أ - بنود إيجار العقارات وفوائد الودائع وأرباح الأسهم المقصود بها الإيرادات عن العقارات أو الودائع أو الأسهم الموجودة داخل دولة البحرين أما اذا تحقق أي من هذه الإيرادات لأي من أفراد الأسر محل البحث عن عقارات أو ودائع موجودة خارج دولة البحرين فإنها لا تؤخذ في

الحسبان الا اذا تم تحويلها الى داخل دولة البحرين وفي هذه الحالة فإن الجزء الذي يتم تحويله هو الذي يرد تحت بند تحويلات من خارج البحرين.

ب - تراجع العلاقة بين المهنة والمؤهل كأن يوجد مثلا صيدلانية ليست حاصلة على مؤهل جامعي. وكذلك العلاقة بين المهنة ومصدر الدخل كأن يوجد مثلا بائع متجول ولديه دخل من الأجر ويعمل في منشأة.

ج - بند السحب من المدخرات يراعى أن يكون المقصود به السحب من مدخرات سنوات سابقة على عام المسح

د - أرقام الدخل تميل إلى أن تكون في كثير من الأحوال أرقام صفرية، ولذلك يجب المراجعة والتحقق من ذلك في ضوء الظروف السكنية والإنفاق (إستمارة ٣،٢) وخاصة أصحاب المهن والأنشطة الإقتصادية الأخرى خاصة وأن الإستمارات ما زالت في الميدان ويمكن مراجعتها.

ولذلك يقترح إعداد جدول يبين جملة إنفاق الأسرة (الإستمارة ٣،٢) للإسترشاد به عند مراجعة إستمارة الدخل الخاصة بهذه الأسرة.

رابعا : بند الإيجارات السكنية

يمثل بند الإيجارات السكنية عنصرا هاما ضمن سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نظرا للأهمية النسبية لهذا البند ضمن بنود الإنفاق العائلي وذلك نظرا للقوانين التي تحكم نظام التأجير في العديد من دول المنطقة وكذلك الصعوبة في تحديد مواصفات دقيقة للوحدة السكنية التي يمكن أن تعتبر كمفردة يتم جمع بيان الأسعار عنها إضافة الى الصعوبة في تحديد مصادر إحصائية يتعامل معها الجهاز الإحصائي بصفة دورية للحصول على أسعار الإيجارات للوحدات السكنية التي يتم تأجيرها خلال الفترة محل الدراسة وقد أجريت عدة محاولات في البحرين بالاعتماد على المكاتب العقارية ولكن صادف هذه النهج الكثير من المعوقات.

وما دمنا بصدد إعداد رقم قياسي جديد لأسعار المستهلكين يقوم على نتائج مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ فإنه من المناسب إعادة النظر في المنهج المستخدم في الحصول على بيانات الإيجارات الشهرية ضمن سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ويتطلب ذلك.

أ - التعرف على توزيع الوحدات السكنية في دولة البحرين وفقا للتصنيفات المحددة والمستخدمة في المسوح السابقة بهدف تحديد أوزان ترجيحية داخل بند الإيجارات حسب نوع الوحدة السكنية وطريقة الإشغال. ويمكن الحصول على هذه البيانات من واقع مسح شامل للوحدات السكنية لدولة البحرين أو من واقع نتائج تعداد السكان والمساكن الذي أجري مؤخرا في دولة البحرين (١٩٩١) كما يمكن إستخدام بيانات مواصفات الوحدات السكنية من واقع مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ للحصول على توزيع نسبي لأنواع الوحدات السكنية في عينة المسح وإعتبارها ممثلة لمجتمع البحرين وخاصة وأن بيان نوع السكن قد أخذ في الحسبان عند تصميم عينة المسح

وبأي من الطرق السابقة يمكن التعرف على التوزيع النسبي لأنواع الوحدات السكنية وطريقة إشغالها في دولة البحرين ويستخدم ذلك لتوزيع الوزن الترجيحي المعطي لرقم الايجارات ضمن سلة الرقم القياسي حسب نوع الوحدة السكنية (فيلا،شقة،...الخ)

ب - تحديد مواصفات دقيقة للوحدات السكنية التي سيتم جمع بيان إيجاراتها من المناطق المختلفة بصفة دورية بحيث ترتبط هذه المواصفات بالمساحة والتسهيلات المتاحة بالوحدة،المنطقة ، عمر المبنى ونوع البناء، موقع الوحدة من المبنى ...الخ

ج - الحصول على إطار أو بيان بالوحدات السكنية التي يتم تأجيرها شهريا أو خلال الفترة محل الدراسة. ويمكن الحصول على هذا البيان بصفة دورية من إدارة شئون المستهلكين(شئون الكهرباء والماء) بوزارة الكهرباء والماء حيث هناك إلزام بأن يقوم المستأجر بإخطار هذه الجهة أيضا عند التعاقد وشغل الوحدة السكنية. ويعتبر هذا البيان إطارا لجميع الوحدات السكنية التي تم تأجيرها أو تعدل إيجارها ولكن هذا الإطار لا يصنف الوحدات السكنية حسب أنواعها وللتغلب على هذه المشكلة يقترح:

١ - يقوم الجهاز بالمراجعة الميدانية لهذا الإطار لتحديد نوع الوحدة السكنية ومواصفاتها المختلفة وطريقة إشغالها ومن ثم تؤخذ عينة تمثل المناطق وتحسب متوسطات القيمة الإيجارية لكل من أنواع الوحدات السكنية حسب المواصفات المحددة(س١)

٢- يتم الإتفاق مع وزارة الكهرباء والماء أن يقوم المالك أو المستأجر عند تقديم الطلب الى إدارة شئون المستهلكين بإستيفاء نموذج إحصائي مبسط عن مواصفات الوحدة السكنية المطلوب إدخال الكهرباء اليها وقيمتها الايجارية. ويمكن أن يرسل هذا النموذج شهريا الى الجهاز المركزي للإحصاء أو يتم تجهيزه بوزارة الكهرباء وإرسال قائمة شهرية مجمعة بهذا الإطار.

ومن واقع هذه البيانات يتم إختيار عينة للمناطق المختلفة وإحتساب متوسطات الإيجارات للأنواع المختلفة للوحدات السكنية وذلك بصفة دورية(س١)

د - متوسط القيمة الإيجارية لسنة الأساس (س.) يتم الحصول عليها من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسر ١٩٩٥/٩٤ سواء كانت الوحدة السكنية مؤجرة أو مشغولة بمالكها (قيمة تقديريه) وتعتبر هذه هي أسعار سنة الأساس وذلك حسب مواصفات الوحدات السكنية التي يتم تحديدها من واقع نتائج المسح

هـ - تقوم كافة المعالجات لبند الإيجارات السكنية ضمن سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على عدة فروض هي :

١- هناك فصل تام بين صفة الشخص كمالك للوحدة السكنية وصفته كشاغل لها. اذ أن نشاط المباني السكنية يعتبر نشاطا إنتاجيا ضمن أنشطة الإقتصاد القومي. ولذلك فإنه ينظر الى الشخص المالك للوحدة السكنية على أنه نشاطا يدر دخلا هو قيمة الإيجار الذي يحصل

عليه نتيجة تأجير هذه الوحدة السكنية فإذا شغلها بنفسه فإنه بذلك يكون قد تحقق له دخلا بمقدار القيمة الإيجارية التي كان سيحصل عليها لو أنه أجر هذه الوحدة ثم تحسب له إنفاقا بنفس القيمة اذ أن هذا المبدأ يقوم على أساس أن جميع الملاك قد أجروا وحداتهم السكنية ثم إستأجرو وحدات أخرى مملوكة لآخرين وفي ذلك فصل بين صفة الشخص كمنتج وصفته كمستهلك . وذلك يدخل ضمن مفهوم الإنتاج للإستهلاك الذاتي كما يحدث في حالة المزارعين الذين يستهلكون جزءا من إنتاجهم.

ومن منطلق هذا المفهوم يتم تقدير قيمة إيجارية للوحدة السكنية المشغولة بمالكها على أساس سعر المثل في السوق ويعتبر هذا الإيجار دخلا للمالك وإنفاقا له بنفس القيمة. وذلك هو النهج الموصي به من قبل نظم المحاسبة القومية وبحوث نفقات ودخل الأسر وكافة الدراسات الأخرى.

وذلك يعني أنه اذا ارتفعت القيمة الإيجارية للمساكن المؤجرة في منطقة ما فإن القيمة الإيجارية التقديرية للوحدات المشغولة بمالكيها ترتفع كذلك والعكس صحيح.

٢- وبناء على الفرضية السابقة فإنه سوف ينتج عن ذلك فرضية أخرى وهي أن التغير في أسعار القيمة الإيجارية المقدرة للوحدات السكنية المشغولة بمالكيها تأخذ نفس إتجاه التغير النسبي في أسعار القيمة الإيجارية للوحدات السكنية المؤجرة المماثلة لها طبقا للمواصفات المحددة

و - ولكن المشكلة تكمن في أن الايجارات يتم تثبيتها بمجرد التعاقد بل إن هناك ايجارات ثابته من مدة طويلة لم تتغير الأمر الذي يجعل مستويات الايجارات الجديدة لا تعكس العبء الحقيقي على المستهلك الذي يمكن أن يكون مرتبطا بإيجار منخفض من مدة طويلة. كما أن ذلك أيضا قد يتأثر بنسبة الوحدات السكنية المؤجرة الى الوحدات السكنية المشغولة بمالكيها.

ولكن الرقم القياسي للأسعار يقيس التغير في المستوى العام للسعر الذي يمكن أن يحصل به المستهلك على السلعة أو الخدمة في تاريخ معين منسوبا الى تاريخ آخر هو فترة الأساس فاذا اراد مستهلك ما الحصول على وحدة سكنية مماثلة للوحدة السكنية التي يقطنها حاليا فانه سيدفع قيمة ايجارية عند المستوى الجديد للأسعار(أعلى من مستواه في فترة الأساس) وليس القيمة الحالية اذ أنه اذا انخفضت مستويات الايجارات عن القيمة التي يدفعها بالطبع سيترك وحدته السكنية ليستأجر وحدة أخرى عند السعر المنخفض أما اذا ارتفعت مستويات الايجارات فان القانون قد لا يسمح للمالك برفع الايجار وفي هذه الحالة فان المستأجر يكون قد حصل على خدمات لها قيمة سوقية أعلى من القيمة التي يدفعها أما في حالة الوحدة المشغولة بمالكها فاننا نعتبر أن دخله قد زاد وانفاقه زاد أيضا بنفس النسبة ومع ذلك فبعض الدول تعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس مستوى التغير في الأعباء التي يتحملها المستهلكون وهي لذلك مقابل تثبيت الايجارات لفترة طويلة تفترض ثبات التغير النسبي للإيجارات لجزء من الوزن الترجيحي لبند الايجارات للوحدات السكنية المؤجرة.

الوحدات السكنية

مؤجرة		مشغولة بمالكيها
٪	يوزع الوزن النسبي	٪

تصنف حسب نوع الوحدة السكنية في كل من الحالتين ويوزع الوزن النسبي لكل من النوعين على أنواع الوحدات السكنية

شقة ٪	شقة ٪
فيلا ٪	فيلا ٪
.	.
.	.
.	.
منزل ٪	منزل ٪

- تحسب متوسطات القيمة الإيجارية في سنة الأساس لكل من الوحدات المؤجرة والمشغولة بمالكيها حسب التصنيف السابق من واقع مسح نفقات ودخل الأسر ١٩٩٥/٩٤ لتصبح ممثلة(س.)

- من واقع بيانات وزارة الكهرباء يتم تحديد :-

أولا: الوحدات المؤجرة وتحسب المتوسطات الإيجارية لها حسب نوع الوحدة السكنية والمنطقة كما أشرنا من قبل ويصبح (س ١) للوحدات المؤجرة ، ثم بعد ذلك تحسب مناسيب الأسعار كالعادة

ثانيا : الوحدات التي شغلت بواسطة مالكيها سواء مستجدة أو عن طريق إنتقال الملكية تحسب لها قيمة ايجارية حسب ايجار المثل وحسب نوع الوحدة السكنية والمنطقة وتصبح هي (س ١) للوحدات المشغولة بمالكيها ثم بعد ذلك تحسب المناسيب كالعادة.

- وهذا النهج بالنسبة للوحدات المشغولة بمالكيها لا يختلف عن الفرضية السابقة في شيء اذ أنه يعتمد على تقدير ايجار المثل ولكن فقط يعالج احتمال تركز الوحدات المشغولة بمالكيها في منطقة معينة أو من نوعية معينة(منزل-فيلا-..الخ) اذ أن لكل منها وزنها النسبي ضمن مكونات البند.

خامسا : برنامج المقارنات الدولية

تم مناقشة الرسالة المرسلة من الإسكوا الى الجهاز المركزي للإحصاء بشأن تقرير ورشة العمل السابق إعدادها وإتفق على أن يقوم الجهاز بإرسال رد بالموافقة على الاشتراك في برنامج

المقارنات الدولية في أقرب فرصة حتى يتسنى إتخاذ الترتيبات اللازمة لإرسال المطبوعات الخاصة بالمسح

سادسا: موضوعات أخرى

وعلى هامش المهمة وبناء على طلب الدكتور لبيب عبدالنور- رئيس قسم الإحصاء- تم مناقشة الموضوعات التالية مع السيد/ إبراهيم مطر - مدير إدارة الإحصاء

١- ندوة مسح نفقات ودخل الأسر ١٩٩٥/٩٤

جرت العادة عقب ظهور نتائج مسح نفقات ودخل الأسر أن تعقد ندوة تحليلة لتقديم هذا الجهد الكبير الى مستخدمي البيانات واعداد الدراسات التحليلية والنتائج التي يمكن إستخلاصها من هذا البحث في المجالات المختلفة. وقد عقدت هذه الندوة في سبتمبر ١٩٨٥ عقب الإنتهاء من مسح ١٩٨٤/٨٣ ولذلك فان الجهاز المركزي للإحصاء يقترح عقد ندوة مماثلة عقب ظهور نتائج مسح ١٩٩٥/٩٤ ويمكن أن يكون الربع الثاني من عام ١٩٩٦ موعدا مناسبا لها

ويقترح أن تستعرض هذه الندوة ثلاثة أنواع من الأوراق

أولا: أوراق متعلقة المنهجية التي استخدمت في اعداد وتنفيذ المسح وتشمل هذه الأوراق:

أ - تصميم وسحب العينة
ب - الاستمارات المستخدمة وتعليمات استيفائها
ج - أعمال وبرامج التدريب
د - تخطيط وتنفيذ العمل الميداني
هـ - الأعمال المكتبية وطرق اختبار دقة البيانات
و - المعالجة الآلية للبيانات
ز - تحليل الوقت والتكلفة للمسح

وتعد هذه الأوراق بمعرفة الأشخاص الذين قاموا بتنفيذها في المسح من داخل الجهاز المركزي للإحصاء

ثانيا: أوراق تقييمية بهدف تقييم المنهجية التي استخدمت في المسح والنتائج التي تم التوصل اليها . ويقترح أن يقوم بها أحد الخبراء المتخصصون.

ثالثا: أوراق تحليلية بهدف الاستفادة من نتائج المسح في مجالات مختلفة وهذه يمكن أن تشمل:

أ - التغذية والحالة الصحية من خلال نتائج المسح
ب - إستخدام نتائج المسح في دراسات القوى العاملة
ج - دور مسح نفقات ودخل الأسر في توفير احتياجات نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
د - تحليل أنماط الإنفاق ودراسة بعض الظواهر المتعلقة به.

ويرى الجهاز المركزي للإحصاء أنه سيتولى تمويل وإعداد الأوراق المتعلقة بالمنهجية اضافة الى مصروفات الطباعة والاستقبال والضيافة والقاعات الخاصة بالندوة وتتحمل الإسكوا نفقات مستشاريها الذين سيعدون أوراقا تحليلية ويحضرون الندوة.

ويقترح الجهاز المركزي للإحصاء الإستعانة بالإسكوا في دعوة بعض المنظمات الدولية الأخرى المعنية بمثل هذه الدراسات للمشاركة في إعداد أوراق تحليليه كأن تدعى منظمة الأغذية والزراعة لإعداد دراسة حول إمكانية الاستفادة من مسح نفقات ودخل الأسر في ميدان دراسات الصحة والتغذية وأن تدعى منظمة العمل الدولية لإعداد دراسة تحليلية حول الأرقام القياسية من البيانات التي يوفرها وكذلك قسم الإحصاء بالأمم المتحدة ويقترح أن تتولى الإسكوا دعوة هذه المنظمات إما على نفقة الإسكوا أو على نفقة كل من هذه المنظمات . وسوف يدعى الى هذه الندوة دول مجلس التعاون وعدد من المنظمات العربية المعنية وسوف تتحمل كل منها نفقات ممثليها.

٢- إعداد دراسة عن حد الفقر في دولة البحرين

سبق وأن مولت الإسكوا إعداد دراسة عن حد الفقر في دولة البحرين من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسر السابق ١٩٨٤/٨٣ . وعلى ذلك فإن الجهاز المركزي للإحصاء يقترح أن تقوم الإسكوا بترشيح أحد الخبراء لاعداد دراسة عن حد الفقر من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسر لعام ١٩٩٥/٩٤ وتغطي نفقات تمويله وقد سبق أن قدمت الإسكوا إسم الدكتور وليم ميخائيل من الجامعة الأمريكية بالقاهرة للقيام بهذه المهمة والجهاز المركزي للإحصاء بالبحرين ليس لديه إعتراض على هذا الترشيح بصفة مبدئية.

٣- دراسة عن تحويل بنود الإنفاق السلعي الى عناصر غذائية

ويمكن أن تتم هذه الدراسة في شكل عمل مشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصحة بدولة البحرين والإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة وتستهدف هذه الدراسة الاستفادة مما لدى منظمة الأغذية والزراعة من برامج جاهزة في تحويل الكميات السلعية المستهلكة من واقع نتائج مسح نفقات ودخل الأسر ١٩٩٥/٩٤ الى سعرات حرارية (عناصر تغذية) مما يعظم الاستفادة من نتائج المسح ويحقق العديد من الأهداف.

ولذلك فإن الجهاز المركزي للإحصاء يقترح أن تقوم الإسكوا بدور المنسق لهذا العمل المشترك وتجري الاتصالات مع منظمة الأغذية والزراعة بهدف تحقيق هذه الدراسة المشتركة أو المشروع المشترك ويمكن الاستغناء عن هذه الدراسة اذا ما تم تغطيتها ضمن أوراق الندوة

وفي إتصال هاتفي من الدكتور/ عبدالله النجار المستشار الإقليمي لمعالجة البيانات يوم ١٩٩٥/٨/٢ أفاد سيادته بما يلي :

أ - ندوة مسح نفقات ودخل الأسر:

مشاركة الأسكوا في الندوة قاصرة فقط على المشاركة الفنية من قبل المستشارين الإقليميين الذين سيعدون أوراقا تحليليه وحضورهم الندوة على نفقة الإسكوا حيث أن الاسكوا ليس لديها مصادر لتمويل خبراء آخرين ويمكن أن تقوم الإسكوا بإجراء اتصالات مع المنظمات الأخرى التي من الممكن أن تشارك ولكن دون الإرتباط بتغطية نفقاتهم.

ب - الدراسة الصحية:

يقترح الدكتور عبدالله النجار أن هذه الدراسة يمكن إعدادها بالاستعانة بمعاملات التحويل المتاحة لدى منظمة الأغذية والزراعة وذلك من خلال التعاون الفني (الخدمات الإستشارية) بين الإسكوا والجهاز المركزي للإحصاء.

ويمكن أن تطلب الإسكوا الإستعانة بأحد خبراء المنظمة في شكل مهمة مشتركة للإعداد لهذه الدراسة ولكن على نفقة المنظمة إن أمكن.

ج - دراسة حد الفقر:

أفاد الدكتور عبدالله النجار أن دور الأسكوا فيما يتعلق بهذه الدراسة سيكون قاصرا فقط على ترشيح الخبراء الذين يمكنهم القيام بالدراسة وأن الإسكوا ليس لديها مصادر لتمويل الخبير الذي سيقوم بهذه الدراسة.

سابعا :ملاحظات حول نتائج الدورة الأولى والثانية والثالثة:

متوسط إنفاق الأسرة

	كود	(١)	النسبة	(٢)	النسبة	(٣)	النسبة
الطعام والشراب والتبغ	٢٠٢	٥٥٤	٪١٠٠	٥٨٠	٪١٠٠	٦١٨	٪١٠٠
السكن وملحقاته	٣٠٨	٦٢٤	٪١١٢,٦	٦٠٩	٪١٠٥	٦٠٦	٪٩٨
النقل والمواصلات	٣١٤	٤٢٢	٪٧٦,٢	٣٩٢	٪٦٧,٦	٣٤٢	٪٥٥,٣
أقساط القروض	٣١٩٢٢	١٨٣	٪٣٣	٢٧٤	٪٤٧,٢	٢٨٩	٪٤٦,٧
السفر للراحة في الخارج	٣١٨٠٧	٢٤٣	٪٤٣,٨	٤٩	٪٨,٤	٣٨	٪٦,١
رسوم المدارس	٣١٥٠١	٧٧	٪١٣,٩	٧٧	٪١٣,٣	٧٩	٪١٢,٨
مدفوعات الطلاب في الخارج	٣١٥٠٦	٣١	٪٥,٦	٢١	٪٣,٦	١٥	٪٢,٤
كهرباء	٣٠٩٠٣	٧٧	٪١٣,٩	٥٩	٪١٠,٢	٣٧	٪٥,٩
هاتف	٣١٤١١	٥٢	٪٩,٤	٥٣	٪٩,١	٤٩	٪٧,٩
سفر للعلاج في الخارج	٣١٦١٠	٣٥	٪٦,٣	٨	٪١,٣	٢٨	٪٤,٥

(بيانات أولية)

ملاحظات:

- الانفاق على السكن وملحقاته في الأسرة أكثر من إنفاقها على الطعام فإذا أضيف لها الكهرباء فان الزيادة تصل الى ٢٥٪ تقريبا

- متوسطات الإنفاق في الدورة الأولى منخفضة على الطعام والشراب عن مثيلاتها في الدورة الثانية والثالثة وقد يرجع ذلك الى ظاهرة السفر خلال الصيف وزيادة مصاريف السفر للخارج

- الانفاق على خدمات النقل والمواصلات مرتفع بالنسبة الى الطعام والشراب

- مصروفات الأسرة على السفر للراحة والاستجمام في الخارج حوالي نصف إنفاقها على الطعام في الدورة الأولى

- أقساط القروض تمثل ظاهرة وبنسبة مرتفعه في الدورات الثلاث

- نسبة الانفاق على الطعام والشراب الى جملة الانفاق منخفضة وقد يرجع ذلك الى الزيادة في الانفاق على السلع المعمرة وشبه المعمرة والخدمات

- كثير من الأجانب في البحرين - شأن دول الخليج - يشترون سلع معمرة وشبه معمرة لا بغرض استهلاكها في البحرين ولكن لنقلها الى دولهم الأمر الذي يزيد من الانفاق على هذه السلع حيث يتم تسجيلها ضمن انفاق الاسرة في البحرين

- متوسطات الانفاق تبدو متسقه بين الشهور والفصول المختلفة وتعكس الموسمية

- هناك بعض بنود الإنفاق المسجلة التي لا تدخل ضمن بنود الانفاق الاستهلاكي ومن ثم يجب إستبعادها عند احتساب النسب

- متوسط الانفاق للأسرة بالنسبة للطعام والشراب انخفض عن مثيله في عام ١٩٨٤/٨٣

يقترح

- مراجعة الشمول والمنطقية بالنسبة لبيانات الطعام والشراب وكذلك الادخال في الحاسب الآلي

- مراجعة بعض البنود السابق الاشارة اليها فيما يتعلق بالاستمارة الثانية للتأكد منها

- التأكد من ان الأسر البديلة التي أخذت مكان الأسر الأصلية في العينة ممثلة للأسر الأصلية فعلا من حيث الظروف السكنية ومستوى الانفاق والأفراد

- مراجعة بيانات الدخل في ضوء بيانات الانفاق للأسرة حيث من السهل في الوقت الحالي تصويب البيانات

أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم
خلال المهمة

أولا: الجهاز المركزي للإحصاء:

١- الأستاذ/ إبراهيم خليفة مطر	مدير إدارة الإحصاء
٢- الأستاذ/ محمد عيسى الجزاف	رئيس قسم الإحصاءات الإقتصادية
٣- الأستاذ/ سلمان هاشم العلوي	مشرف إحصاءات الأسعار
٤- السيدة/ ليلى جاسم المطوع	مسجل مراجعة البيانات الخاصة بالمسح
٥- السيدة/ ابتهاج محمد فخرو	مسجل ادخال بيانات المسح
٦- السيد/ شندرا	محلل نظم

ثانيا : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

١- السيد/ أحمد دكار	نائب الممثل المقيم
٢- السيدة/سبيكة النجار	مسئولة البرامج

وإني أشكر لهم جميعا تعاونهم التام وحسن لقائهم وكرم ضيافتهم